مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٨٤**

الاثنين، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد بيرثيبال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد أحمد
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد بيرارو
	الصين	السيد ليو جيايي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيد لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الإعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): لقد تكلمنا سابقا عن سنة ٢٠١٣ بصفتها سنة حاسمة لعملية السلام، سنة قد تكون محورية لإنقاذ حل قائم على وجود دولتين، سنة من شأنها أن تقرِّر ما إذا كان ممكنا للفلسطينيين الممنوحين فعلا من الجمعية العامة مركز الدولة المراقبة غير العض أن يحققوا تطلعاتهم إلى إنشاء الدولة، وتقرير المصير وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ عبْر حل تفاوضي، وهو الحل الوحيد الذي من شأنه أن يجلب إلى إسرائيل الأمن والاعتراف اللذين تستحقهما في المنطقة. كما تكلمنا عنها بصفتها سنة من شأنها أن تختبر التزام المجتمع الدولي بتجديد المشاركة وكسر حالة الجمود في هذا الصراع، وهو يواجه الأولويات المتضاربة في المنطقة وفي أماكن أخرى. وقد نبّهنا أيضا إلى أنّ عواقب التقاعس يمكن أن تكون وخيمة على الجميع، معرِّضة للمزيد من المخاطر الحالة الميدانية غير المستقرة أصلا.

ومن المؤكد أنّها كانت سنة هامة شهدنا فيها أخيرا استئناف المحادثات المباشرة التي ترعاها الولايات المتحدة، وهي الآن في شهرها الخامس. وبدعم من المشاركة الشخصية الدؤوبة لوزير الخارجية كيري، اتّخذ القادة في كلا الجانبين خطوات جريئة، على الرغم من الرياح المعاكسة وأجواء التشكيك العام على الصعيد المحلي. وعقد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون بهدوء نحو ٥٠ جولة، وليس أيّ من الجانبين مستعدا للاستسلام أو للخروج من المحادثات. ومبعوثو المجموعة الرباعية واصلوا التشاور فيما بينهم وتبادل الآراء مع الطرفين، فضلا عن تواصلهم مع الشركاء العرب. والاتحاد الأوروبي، في استنتاجاته الصادرة اليوم، أعرب عن دعمه الكامل لمساعي الجانبين ومساعي الولايات المتحدة نحو تسوية عادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فقد عرض: ”رزمة غير مسبوقة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني الأوروبي لكلا الجانبين في سياق اتفاق الوضع النهائي“ كل هذا دليل على الدعم الدولي والإقليمي المستمر للعملية.

إنّ الطرفين يقتربان من خط زمني هام آخر في المفاوضات، الإفراج الثالث عن السجناء، المقرر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وإننا نحث كلا الجانبين على الامتناع عن الخطوات التي من شأنها أن تزيد عدم الثقة وتقوِّض آفاق التقدُّم في الفترة المقبلة الدقيقة، التي ستتطلب قرارات أكثر جرأة لردم الثغرات نحو اتفاق الوضع النهائي. وهناك سبب وجيه للقلق بشأن الحالة الميدانية الهشّة. فالحقيقة هي أنّ الأجواء الحالية غير مؤاتية تماما. فلا يمكن التوفيق بين النشاط الاستيطاني المتواصل وهدف الحل القائم على وجود دولتين، إذ إنه نشاط غير قانوني بموجب القانون الدولي. والأمم المتحدة قلقة أيضا حيال العنف والتحريض المتكررين.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نفَّذت قوات الأمن الإسرائيلية نحو ٢١٧ عملية بحث واعتقال. وقد اعتُقِل ما مجموعه ٣٥٢ فلسطينيا وجُرح ٢٠٦ فلسطينيين، بما في

ذلك أثناء التظاهرات ضد الجدار. وجُرح أيضا ستة جنود إسرائيليين. وقُتِل ستة فلسطينيين، بما في ذلك حين قتلت قوات الأمن الإسرائيلية قرب مدينة الخليل في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ثلاثة فلسطينيين زُعِم أنهم متطرفون سلفيون منتمون إلى تنظيم القاعدة، أفيد بأنهم كانوا يحملون متفجرات وأسلحة ويخططون لهجمات مميتة على أهداف فلسطينية وإسرائيلية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل بالرصاص فلسطيني أثناء وجوده داخل إسرائيل بدون تصريح ساري المفعول، وقُتِل آخر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر متأثرا بجروح كان قد أصيب بها عند نقطة تفتيش قلنديا في آذار/مارس.

وفي حادث مؤسف في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أصيب فتى فلسطيني عمره ١٤ سنة في ظهره برصاص قوات الأمن الإسرائيلية وتوفي في مخيم الجلزون للاّجئين، قرب مستوطنة بيت إيل الإسرائيلية، بعد رمي حجارة على القوات الإسرائيلية كما زُعم. ويأتي إطلاق الرصاص هذا عقب سلسلة حديثة من إصابات خطيرة للفلسطينيين بالذخيرة الحية والطلقات المعدنية المغلفة بالمطاط التي أطلقتها قوات الأمن الإسرائيلية على المخيم أو جواره. وإننا نحث السلطات الإسرائيلية على التوصل إلى خلاصة سريعة لتحقيقاتها في ظروف هذا الحادث المميت، والتصرف بأقصى قدر من ضبط النفس وتفادي استخدام القوة المفرطة.

وقوات الأمن الفلسطينية، التي تعمل للحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية، نفَّذت عمليات أمنية كبرى في جنين ونابلس، شملت في ١ كانون الأول/ديسمبر اعتقال أكثر من ٢٠ شخصا زُعم أنهم متطرفون سلفيون. وتَواصل العنف بين الفلسطينيين والمستوطنين. وقد أدت اعتداءات المستوطنين إلى جرح ثمانية فلسطينيين، بينهم أربعة أطفال. وشملت ما تُسمَّى اعتداءات اقتضاء الثمن من جانب المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية سبعة حوادث من كتابة الشعارات العنصرية والأعمال التخريبية في الضفة الغربية. والاعتداءات الفلسطينية بإلقاء الحجارة، التي تزايدت في الأشهر الأخيرة، جرحت أربعة مستوطنين، بينهم طفلان. كما تزايدت أعمال هدم الأبنية الفلسطينية غير المرخَّصة في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية. فقد هُدِم في الأسبوع الماضي ما مجموعه ٧٤ بناءً، بينها أكثر من ٣٠ بناء في وادي الأردن، مما أدى إلى تشريد ٩٨ فلسطينيا، بينهم ٥٥ طفلا.

وقد دعت الأمم المتحدة تكرارا إلى وقف أعمال الهدم وإلى حصول الفلسطينيين على نظام تخطيطي منصف يلبي احتياجاتهم السكنية والإنمائية. ونُقِل إلى مستشفى في إسرائيل ثلاثة معتقلين إداريين فلسطينيين، مُضربين عن الطعام منذ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر احتجاجا على اعتقالهم، بسبب تدهور صحتهم. وإننا نؤكد أنه ينبغي إما إدانة الأشخاص المعتقلين إداريا أو الإفراج عنهم.

وبالانتقال الآن إلى غزة، كما أفيد سابقا، إنّ أهم مرافق المياه والمرافق الصحية وتلك المتعلقة بالصحة تمكَّنت من مواصلة العمل بفضل مساهمة تركية بشبكة أمان وُضعت موضع التنفيذ. لكنّ الهياكل الأساسية الناقصة في غزة لم تتمكن من مواكبة آثار الأحوال الجوية السيئة الحالية. ومع أنّ الضفة الغربية قد تضررت أيضا، فإنّ الفيضانات العارمة في أجزاء عديدة من قطاع غزة قد أدت إلى تشريد نحو ١٠ ٠٠٠ شخص. والأمم المتحدة تشارك بفعالية مع الجهات المعنية في معالجة المسائل الأكثر إلحاحا. إذ يجري توفير المأوى، ومعدّات إزالة مياه الفيضانات والمواد غير الغذائية، لا سيما الوقود، للمعوزين بدعم من المنظومة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الميدان. ومع أنّ إسرائيل قد أصيبت بالأحوال الجوية السيئة نفسها، فقد استجابت لطلب ملحٍّ بتقديم أربع مضخات مياه لغزة. وبما أنّ معبر إيرتز قد طاف وتعطل عن العمل مؤقتا، فقد مدَّدت السلطات الإسرائيلية العمليات وساعات العمل في المعبر الآخر الوحيد في كريم شالوم. ونأمل أن تُستأنف أيضا

في أقرب ممكن العمليات الطبيعية في معبر رفح، بغية المساهمة في معالجة الحالة الإنسانية الصعبة.

وكما يعلم المجلس، ما برحنا نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الحرجة للطاقة في غزة، وبخاصة منذ توقفت محطتها عن العمل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد ثابرت على العمل بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية والجهات المعنية الأخرى لمعالجة هذه المسألة. ويسرني أن أبلغكم أنّ حكومة دولة قطر قد تقدمت بتبرع قدره ١٠ ملايين دولار للسلطة الفلسطينية، لشراء وقود للمحطة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تصل إلى أحد الموانئ الإسرائيلية في الوقت المناسب شحنة قطرية من الوقود قدرها ٠٠٠ ١٨ طن متري. وقد أكدت السلطات الإسرائيلية تعاونها في نقل ٠٠٠ ٤٥٠ ليتر من الوقود يوميا عبْر معبر كريم شالوم. ونتيجة لذلك، استأنفت محطة الطاقة في غزة العمليات اعتبارا من يوم أمس. وهذا تطور هام لكنه غير كاف بأي شكل من الأشكال للبدء بمعالجة المشاكل الهيكلية للطاقة في غزة.

ويسرني أن أذكر قرار الحكومة الإسرائيلية باستئناف نقل مواد البناء لمشاريع الأمم المتحدة في غزة، وفقا لآلية متَّفق عليها لنقل المواد واستخدامها بأمان. وقد استؤنف العمل الآن على مشاريع بناء أساسية – كجزء من رزمة قيمتها نصف مليار دولار تنفِّذها الأمم المتحدة في القطاع – مثل المدارس والإسكان الاجتماعي ومرافق المياه والمرافق الصحية. ومع اعترافنا بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، يبقى من المهم أن تستعيد إسرائيل قرارها الذي اتخذته في أيلول/سبتمبر، لبدء السماح باستيراد مواد البناء للقطاع الخاص. وتبقى الأمم المتحدة جاهزة، مع شركاء آخرين في المجموعة الرباعية، للمساهمة في تحديد الوسائل المتَّفق عليها للنقل والاستخدام الآمنَين لتلك المواد.

وخلال الشهر الماضي، شهدت الحالة الأمنية في غزة وحولها هدوءا نسبيا. وقد سقط في إسرائيل صاروخ واحد وأربع قذائف هاون أطلِقت من غزة، ونفّذت إسرائيل اقتحاما واحدا وأربع ضربات جوية، لم يؤدّ أيّ منها إلى إصابات أو أضرار. وجُرح ستة مدنيين فلسطينيين بالذخيرة الحية الإسرائيلية قرب الحدود واعتُقل ثلاثة منهم. وبما أنّه قد سُجِّل في السنة الماضية أدنى معدل من العنف وإصابات المدنيين في غزة وجنوب إسرائيل في ١٣ عاما، فإنّ مواصلة الحفاظ على تفاهم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه قبل سنة، سيشكل أساسا للتقدم بشأن مسائل أخرى أيضا، بما فيها فتح المزيد من المعابر.

وبالانتقال إلى سوريا، أطلع الأمين العام المجلس اليوم على استخدام الأسلحة الكيميائية. لكنّ تنفيذ الأغلبية الساحقة من عمليات القتل والتدمير مستمر بالأسلحة التقليدية. وبينما تحاول الجهات المتحاربة تسوية حساباتها بوسائل عسكرية، فإنها تستمر في تجاهل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية عن حماية السكان المدنيين. وفيما نصف السكان تقريبا مشردون ومحتاجون إلى المساعدة العاجلة، فإنّ المأساة الإنسانية تزداد سوءا كل يوم، وبخاصة مع قدوم فصل الشتاء.

ولمّا كانت الأمم المتحدة تعمل الآن بكدّ تحضيرا لمؤتمر ”جنيف الثاني“ في ٢٢ كانون الثاني/يناير، فإنه ينبغي أن نشهد أيضا خطوات من الأطراف السورية والمجتمع الدولي تهدف إلى الإسهام في إنجاح المؤتمر. فعلى جميع الأطراف السورية أن تعمل الآن لتحقيق وقف للعنف، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإفراج عن المعتقلين وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى منازلهم. ويتعين على كل أولئك الذين لديهم تأثير على الأطراف السورية أن يسهموا في التحضير لمشاركة بنّاءة في جنيف، واتخاذ تدابير فورية لبناء الثقة.

إما في الجولان فلا تزال الحالة متقلقلة. وسوف تقدم إدارة عمليات حفظ السلام للمجلس في وقت لاحق من عصر اليوم إحاطة إعلامية بشأن التفاصيل.

انتقل إلى الحالة في لبنان، لقد وقع هناك حادث جسيم بالأمس في منطقة الناقورة تمثل في قيام جندي من القوات المسلحة

اللبنانية بإطلاق النار على جندي من قوات الدفاع الاسرائيلية. وقد شجب الأمين العام الحادث ودعا إلى التهدئة. وتتعاون قوات الدفاع الاسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) للتثبت من الحقائق. وقد أكد مجددا الطرفان التزامهما بالعمل من خلال وضع ترتيبات بشأن الارتباط والتنسيق مع اليونيفيل لضمان أن يظل هذا الحادث عرضيا، وأكد الطرفان التزامهما بوقف الاعمال القتالية بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويشيد الأمين العام بالطرفين على ممارسة ضبط النفس.

ما برحت الحالة الأمنية تتسم بالتوتر منذ الهجوم الارهابي على السفارة الإيرانية في الشهر الماضي. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر قُتل في بيروت قائد كبير من حزب الله. وفي ٢٢ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الجيش اللبناني بترع فتيل قنبلة كانت موضوعة في سيارة في سهل البقاع وأخرى كانت في زحلة. ووردت أنباء بصورة منفصلة عن وقوع مزيد من الوفيات في صفوف مليشيات حزب الله الذين يقاتلون في سوريا في انتهاك لسياسة الحكومة اللبنانية المتمثلة بالنأي بالنفس. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، عبر زهاء ٤٠ ٠٠٠ لاجىء الحدود إلى بلدة عرسال فرارا من القتال في منطقة القلمون السورية.

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر حدثت جولة جديدة من القتال في طرابلس بين الأحياء السنية والعلوية نجم عنها سقوط ١٤ قتيلا، بمن فيهم طفلان، ومقتل جندي من القوات المسلحة اللبنانية التي تم نشرها بكثافة في المنطقة. في ٢ كانون الأول/ديسمبر وُضعت الحالة الامنية في المدينة تحت مسؤولية الجيش لمدة ستة اشهر، وبدعم من قوات الأمن الداخلي. وتتسم الحالة بالهدوء في الوقت الراهن.

وقعت أيضا حوادث تعبث على القلق في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، حيث أدت الصدامات التي وقعت هناك إلى حدوث وفاتين في ١ و ٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي مدينة صيدا الواقعة في الجنوب، هوجمت بالأمس نقطتا تفتيش للقوات المسلحة اللبنانية، ونجم عن ذلك وفاة جندي واربعة من المهاجمين.

في غضون ذلك، لا تزال الحالة السياسية في طريق مسدود. وقد حض المجلس الأطراف في لبنان على الانخراط بصورة بناءة في تيسير تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن. من الحيوي أن تتولى جميع الاطراف مسؤولياتها في ذلك الصدد ليتسنى بفعالية معالجة الحالة الأمنية الدقيقة والتصدي للتحديات الإنسانية التي يواجهها البلد. وثمة التزام كبير أيضا بعقد الانتخابات الرئاسية في الوقت المحدد في عام ٢٠١٤، قبل نهاية فترة رئاسة الرئيس سليمان.

أود أن اختتم إحاطتي الإعلامية بالقول بأن هذا العام قد أوشك على الانتهاء، والطرفان منخرطان في جهد جاد لتنفيذ التزاماتهما بالتفاوض على حل الدولتين. ويحدونا وطيد الأمل في أن يفضي هذا الجهد إلى تقدم حاسم وثابت في العام المقبل نحو تسوية شاملة تحقق الرؤية في قيام دولتين لشعبين، الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، يعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ويعترف كل واحد منهما بصورة متبادلة بحقوق الآخر، بما في ذلك حق تقرير المصير، وأن تكفل كل دولة حقوقا مدنية متساوية لجميع مواطنيها. وإذا ما قام الطرفان باتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة، بفضل استمرار الدعم الفعال من لدن المجتمع الدول، لتجسيد ما بُدء به هذا العام، فسنصل في عام ٢٠١٤ إلى ساعة الحقيقة فيما يتعلق بحل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.